

تمويل 85 بالمئة من البرنامج الاقتصادي عبر صندوق الاستثمارات

محمد بن سلمان: 6 تريليونات دولار قيمة الفرص الاستثمارية في السعودية



محمد بن سلمان

إطار تعزيز التنمية ودعم استقرار المنطقة، والحفاظ على سوق إمدادات الطاقة، مؤكداً على مواصلة ذلك الدور لما فيه مصلحة المنطقة وإحلال الأمن والسلام وتعزيز التعاون الاقتصادي. يذكر أن المنتدى الاقتصادي العالمي أسس عام 1971م في مدينة جنيف السويسرية كمنظمة دولية غير حكومية، ويهدف لتحسين حالة العالم عبر تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، كما يسعى المنتدى لإشراك أبرز قادة السياسة والقطاع الخاص بهدف تشكيل أجندات دولية وإقليمية وصناعية، ويحرص على إشراك عدد من أصحاب الاختصاص، ويشمل ذلك القادة والسياسيين وصناع القرار وقادة القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية ودور الفكر.

ستضاعف في العشر سنوات المقبلة. كما أكد أن عام 2020 كان مليئاً بالتحديات، وأن المملكة كانت جاهزة لذلك، حيث إن رحلة التحول التي أطلقت قبل بضعة أعوام، أخذت كل محاور الدولة لأبعاد جديدة، في الجوانب الاقتصادية والعمل الحكومي والنواحي الاجتماعية، وخلقت فرصاً استثمارية نوعية، مبيناً أنه وانطلاقاً من دور المملكة القيادي في الاقتصاد العالمي فإنها تبقى حريصة على التعاون الدولي مع الشركاء والأصدقاء في مجتمع الأعمال ومشاركهم هذه الفرص الاستثمارية الواعدة، حيث إن ازدهار المملكة يؤدي إلى تنمية المنطقة والعالم.

إلى ذلك شدد الأمير محمد بن سلمان على الدور الذي لعبته وتلعبه المملكة في

إلى ذلك استعرض الأمير محمد بن سلمان خلال جلسة الحوار الاستراتيجي المتعددة في إطار فعاليات منتدى الاقتصاد العالمي، الإنجازات التي حققتها المملكة منذ الإعلان عن رؤية 2030، لنجاحية تضاعف الإيرادات غير النفطية، وتمكين المرأة في سوق العمل، ورفع مستوى التنافسية في بيئة الأعمال، وتفعيل دور صندوق الاستثمارات العامة، والتحسن الكبير المحرز في حماية البيئة ومبادرة الملكة بخصوص الاقتصاد الدائري للكربون التي أقرتها قمة مجموعة العشرين برئاسة الملكة. ويبيّن أن الإنجازات السابقة التي حققتها المملكة وفق رؤية 2030 جاءت في إطار تحول وإصلاحات متسارعة في السنوات الأربع الماضية، وأن تلك الإصلاحات

كما أوضح أنه سيتم تمويل 85% من هذا البرنامج الاقتصادي الضخم من قبل صندوق الاستثمارات العامة والقطاع الخاص السعودي، فيما ستكون النسبة المتبقية من خلال تحفيز رأس المال الأجنبي من دول الخليج وكافة دول العالم، للدخول في استثمارات القطاعات الواعدة والقطاعات التقليدية ذات الكفاءة، في ظل اعتراف المملكة الارتقاء لموقع الريادة في الطاقة المتجددة والثورة الصناعية الرابعة والسياحة والنقل والترفيه والرياضة، انطلاقاً مما تمتلكه من مقومات وما تزخر به من مكتسبات، مقدراً دور الشركاء الجادين والفاعلين الذين يقدمون قيمة مضافة في نقل وتوطين المعرفة والتقنية وتعزيز المواهب داخل المملكة.

شارك الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، الأربعاء، في جلسة حوار استراتيجي ضمن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي، بحضور أكثر من 160 من قادة ورواد الأعمال المؤثرين الدوليين من 28 قطاعاً و36 دولة. وخلال الجلسة الحوارية، تطرق ولي العهد للفرص الاستثمارية الكبرى في المملكة والتي تصل قيمتها إلى 6 تريليونات دولار خلال السنوات العشر القادمة، منها 3 تريليونات دولار استثمارات في مشاريع جديدة، في إطار ما توفره رؤية 2030 من فرص لإطلاق قدرات المملكة غير المستغلة، وتأسيس قطاعات نمو جديدة واعدة، وفق وكالة الأنباء السعودية "واس".

التضخم بالسعودية يرتفع 5.3 بالمئة في ديسمبر 2020

ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين (معدل التضخم) في المملكة العربية السعودية بنسبة 5.3% في شهر ديسمبر 2020، مقارنة بالشهر المماثل من العام الماضي، وتراجع مقارنة بشهر نوفمبر 2020، البالغ فيه 5.8%. ليستمر معدل التضخم خلال شهر ديسمبر الماضي، في النطاق الإيجابي للشهر الـ12 على التوالي. أرجعت الهيئة العامة للإحصاء السعودية في تقرير لها، أمس الخميس، الارتفاع إلى تأثير كبير من تطبيق زيادة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% منذ مطلع يوليو 2020. وذكرت الهيئة أن أكبر ضغط تصاعدي على التضخم جاء من أسعار الأغذية والمشروبات المرتفعة بنسبة 12.7% وأسعار النقل بزيادة 6.9%. وفي تقرير منفصل، كشفت بيانات الهيئة ارتفاع متوسط معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك في السعودية بنسبة 3.4% لعام 2020، مقارنة بالمتوسط السنوي لعام 2019، ويعود هذا التطور في الأسعار إلى حد كبير لزيادة ضريبة القيمة المضافة إلى 15% في يوليو 2020، وجاء أكبر ضغط تصاعدي على التضخم من أسعار الأغذية والمشروبات بنسبة 9% والنقل بنسبة 3.8%.

عمان تعود إلى أسواق الدين بطرح سندات بالدولار

أظهرت وثيقة وأثبات سلطنة عمان بدأت بيع سندات مقومة بالدولار أمس الخميس، لأجل 10 سنوات و30 عاماً، وأنها عادت فتح سندات بـ750 مليون دولار مستحقة في 2025. وتظهر الوثيقة الصادرة عن أحد البنوك التي تقود العملية، أن عمان بدأت تسويق السندات لأجل 10 سنوات عند نحو 6.625%، والسندات لأجل 30 عاماً عند 7.625% إلى 7.75%. ويجري تسويق إعادة فتح السندات المستحقة في 2025 عند 4.87% تقريباً. وستكون السندات بالحجم القياسي ما يعني أنها لن تقل بصفة عامة عن 500 مليون دولار للشريحة، ومن المتوقع تسعيرها في وقت لاحق.

انكماش الاقتصاد الألماني 5.1 بالمئة في 2020

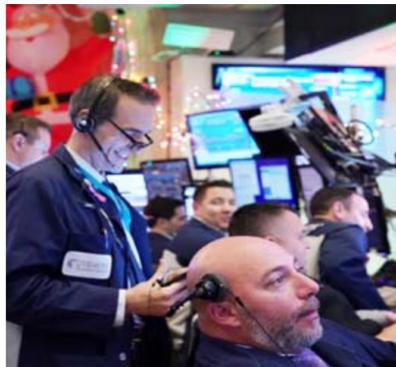
يتوقع محللون اقتصاديون إعلان انكماش الاقتصاد الألماني بمعدل كبير في العام الماضي بسبب الإجراءات الصارمة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد. وتوقع المحللون أن يعلن مكتب الإحصاء الاتحادي الألماني أمس الخميس، انكماش الاقتصاد بمعدل 5.1% من إجمالي الناتج المحلي خلال العام الماضي، بعد نمو بمعدل 0.6% في العام السابق. وفي الوقت نفسه رفع المحللون تقديراتهم لإجمالي الناتج المحلي، وتوقعوا بشكل خاص أن يعوض الأداء القوي لقطاع التصنيع، تراجع أداء قطاع الخدمات، مع التعافي القوي للقطاع الصناعي من تداعيات إجراءات الإغلاق في مارس (و) وأبريل (و) الماضيين.

مشتريات أصول تاريخية لـ «الفيديري» الأمريكي في 2020

كشف تقرير صادر عن مؤسسة «بيتر بيترسون» الأميركية أن حجم مشتريات مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) من الأصول، سواء كانت سندات وأذون خزانة، على مدار عام 2020 تعد الأكبر في تاريخه على الإطلاق بحسب القيمة الدولارية. وأشار التقرير إلى أن الفيدرالي قام بتوسيع نطاق مشترياته من السندات كخطوة تأتي ضمن جهود أشمل نطاقاً لتستهدف مجابهة التدايعات السلبية الناجمة عن تفشي جائحة فيروس «كورونا».

وأوضح التقرير أنه بحلول 21 من أكتوبر (العام الماضي، بلغ إجمالي محفظة الفيدرالي الأمريكي من الأصول نحو 7.2 تريليون دولار، بزيادة قدرها 2.5 تريليون دولار مقارنة بنحو 4.7 تريليون دولار في 18 مارس. وأضاف أن السندات وسندات الخزنة الاسمية طويلة الأجل (باستثناء السندات والتسديد المرتبطة بالتضخم) تعد صاحبة حوالى ثلثي نسبة هذا التوسع، مع زيادة حيازات هذين النوعين من الأوراق المالية من 2.2 تريليون دولار في 18 مارس، إلى 3.8 تريليون دولار

التوقعات بخطة تحفيز تتنامى والدولار يتمسك بالمكاسب



10% حققتة أمس بعد نزول بنحو 12 ألف دولار عن المستوى المرتفع غير المسبوق الأسبوع الماضي عند 42 ألف دولار. وزادت 3% إلى 38 ألفاً و360 دولار اليوم، مرتفعة من مستوى منخفض عند 30 ألفاً و261.13 دولار بلغت في 11 يناير.

الحكومية الأميركية، مما دفع عائد سندات الخزنة القياسية لارتفاع فوق 1% للمرة الأولى منذ مارس آذار. ونزل اليورو 0.05% إلى 1.214 دولار بعد التراجع 0.4% أمس الأربعاء. بينما صعد الدولار 0.13% إلى 104.02 ين. وتمسكت بيتكوين بصعود

تماسك الدولار فوق أدنى مستوياته في 3 أعوام مقابل عملات رئيسية أسس الخميس، إذ ارتفعت عوائد السندات الحكومية الأميركية بفعل التوقعات بشأن خطة التحفيز المالي للرئيس المنتخب جو بايدن. ارتفع عائد سندات الخزنة لأجل 10 سنوات بعد أن أوردت «سي. إن. إن.» أن التحفيز سيكون بنحو 3 تريليون دولار، مما زاد دعم الدولار.

وفي التعاملات الأوروبية المكبرة، لم يطرأ تغير كبير على مؤشر الدولار، إذ صعد 0.04% إلى 90.320، وذلك مع ترقب المستثمرين تفاصيل من بايدين في وقت لاحق اليوم بشأن خطة للإنقاذ من الجائحة «بتريليونات» الدولارات. وحقق الدولار مكاسب في 4 من الجلسات الخمس الأخيرة، إذ ضغطت احتمالات المزيد من التحفيز على السندات

المصالحة تحيي خطط قطر لجذب 25 مليار دولار استثمارات أجنبية



بشكل وثيق مع بعضها بعضاً». وقال الجيدة إن هدف الاستثمار الأجنبي المباشر الطموح للمركز المالي - إلى جانب هدف خلق 10000 وظيفة جديدة وأكثر من 1000 شركة بحلول عام 2022 - سيحصل على دفعة من المصالحة الخليجية. وقال الجيدة إن هناك المزيد من العمل الذي لا يزال يتعين القيام به لبناء الثقة بين قطر وجيرانها في الخليج ومصر. ولكن «هذا وراءنا، ونحن نعمل من أجل مستقبل أفضل للمنطقة بأكملها، لذلك الجميع متفائل».

يسعى مركز قطر للمال إلى جذب 25 مليار دولار من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام 2022، وفقاً لما قاله الرئيس التنفيذي يوسف الجيدة لشبكة CNBC. يأتي ذلك بعد أسبوع من إعادة المملكة العربية السعودية العلاقات الدبلوماسية مع قطر. وقال الجيدة في تقرير أطلعت عليه «العربية.نت»، إن المصالحة تعني مجلس تعاون خليجي أقوى وأكثر قوة. وأضاف: «أعتقد أن التأثير سيكون إيجابياً على التجارة، مما يعني أن الدول ستعمل

ارتفاع أسعار النفط يرتفع بعد بيانات صينية قوية

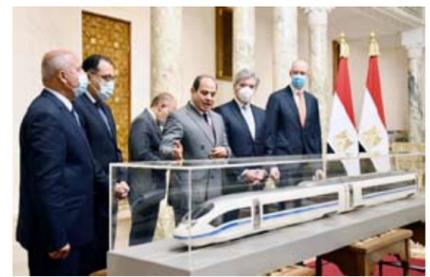


زادت مخزونات البنزين ونواتج التقطير إذ كشفت شركات التكرير الإنتاج لأعلى مستوياته منذ أغسطس (و).

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إن مخزونات الخام الأمريكية انخفضت الأسبوع الماضي بأكثر من المتوقع، بينما

ارتفعت أسعار النفط أمس الخميس، بعد انخفاض مخزونات الخام الأمريكية للأسبوع الخامس على التوالي وبيانات قوية من الصين أظهرت ارتفاع الواردات، بيد أن زيادة الإصابات بفيروس كورونا عالمياً كبحت المكاسب. وريحت العقود الآجلة لخام برنت 13 سنتاً أو ما يعادل 0.2% إلى 56.19 دولاراً للبرميل، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 20 سنتاً أو ما يعادل 0.4% إلى 53.11 دولاراً للبرميل. وأظهرت بيانات جمارك أن إجمالي واردات الصين من النفط الخام ارتفع 7.3% في 2020 رغم فيروس كورونا، إذ استقبلت كميات غير مسبوقه في الربيعين الثاني والثالث من العام مع زيادة أنشطة المصافي وقلة الأسعار التي شجعت على التخزين.

مصر: قطار فائق السرعة بـ 23 مليار دولار



نموذج للقطار

قال مجلس الوزراء في بيان إن مصر وقعت مذكرة تفاهم مع شركة سيممنس الألمانية أمس الخميس لتنفيذ خط قطار فائق السرعة بـ 23 مليار دولار يربط شرق مصر بالساحل الشمالي. وسيتمدد خط السكك الحديدية الكهربائي من العين السخنة على البحر الأحمر، إلى مدينة العلمين الجديدة، في الساحل الشمالي، مروراً بالعاصمة الإدارية الجديدة التي تقام في شرق القاهرة.

اقتصاد فرنسا أمام تحد صعب ويعول على «النصف الثاني»

قال البنك المركزي الفرنسي، إن اقتصاد البلاد انكمش على الأرجح 4 في المائة خلال الربع الأخير من العام الماضي مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة، رغم أن النشاط زاد في ديسمبر (الماضي بعد رفع إجراءات عزل عام كانت مفرضة لمكافحة انتشار فيروس «كورونا».

وفي ضوء الأداء في الربع الرابع، قال بنك فرنسا (البنك المركزي)، إنه متمسك بتقديره السابق بأن ثاني أكبر اقتصاد في منطقة اليورو انكمش 9 في المائة على مدى العام الماضي.

كما يقدر البنك المركزي أن أداء الاقتصاد هذا الشهر منخفض 7 في المائة عن مستويات ما قبل الأزمة، دون تغيير عن ديسمبر الماضي، لكنه سجل ارتفاعاً من «سالب» 11 في المائة خلال نوفمبر (الماضي حين كانت البلاد تخضع لثاني إجراءات عزل عام بسبب «كورونا».

وقال وزير المالية الفرنسي، برنو لو مير، إن فرنسا تواجه «تحدياً» في تحقيق توقعاتها لنمو اقتصادي 6 في المائة هذا العام، مضيفاً أن النمو في 2021 يتوقف على مدى السرعة في توزيع لقاحات «كوفيد-19».

وأوضح أنه «إذا سارت الأمور على ما يرام، فإن فرنسا قد تشهد تعافياً اقتصادياً كبيراً في

تراجع التبادل التجاري بين روسيا والصين في 2020



انخفض حجم التبادل التجاري بين روسيا والصين في 2020 بنسبة 2.9% مقارنة بالعام 2019 وبلغ 107.76 مليار دولار، وفقاً لبيانات الجمارك الصينية. ووفقاً للبيانات فقد نمت الصادرات الصينية إلى روسيا خلال العام الماضي بنسبة 1.7% ووصلت

إلى 50.58 مليار دولار، بينما انخفضت الصادرات من روسيا إلى الصين بنسبة 6.6% إلى 57.18 مليار دولار. وفي نهاية 2019 نمت التجارة بين روسيا والصين بنسبة 3.4% وبلغت مستوى 110.75 مليار دولار، والذي يعد مستوى قياسياً في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين.